الأهلية أساس النجاح

ترتبط جميع المشاريع التنموية بعنصر أساسي للنجاح يكمن في أهلية القائم عليها ومستوى وأفق تطلعاته حيث أنه مؤشر فعال في قياس احتمالية الإنجاز الحقيقي للعمل وتحقيق تطلعات المجتمع وحيازة وتجديد الثقة .

هذه الركيزة ذات اعتبار بالغ في المشاريع الاستثمارية الخاصة حيث نشهد الاشتراطات الضرورية للأهلية قبل تولي منصب ما خوفاً وترقباً من أي انتكاسة تجر خلفها خسارة للمستثمر وصاحب المشروع ، وعلى نفس الوتيرة ينبغي بل يتطلب الأمر الحرص الشديد في تحقيق هذا الميزان للمشروعات العامة التنموية من جمعيات أهلية أو خيرية وكذلك إدارة الأوقاف ذات الطابع الخدمي أو التنموي حيث أن ميزان النجاح معنوي اعتباري وليس مادي ، وعليه فإن إخضاع قانون الأهلية والزامة أصبح ضرورة وحاجة لا مناص من فرضها بالقهر والقوة لتفادي اهدار الجهد والآمال .

بالماضي كانت المسؤوليات عموماً تناط بحاسة الاستعداد فقط وتسير بالحظ والتكافل بين أفراد المجتمع وتحمل تبعاتها مرهون بالصبر على الفشل وهذه القوانين تسير في معظم مشاريع الحياة من تكوين الاسرة بالزواج حتى إدارة الحشود والتجمعات ، ولكن في السنوات القليلة الماضية وبازدياد التحديات المحيطة أصبحت الأهلية قنطرة النجاح الأساسية إن لم تكن الوحيدة لضمان نجاح الآمال المعقودة وتفادي هدر الجهود والميزانيات حيث أن الضرر لا يحيط بالقائم على العمل فحسب وانما يمس جميع شرائح المجتمع .

الأهلية مصطلح جامع للاستعداد على تحمل المسؤولية وفق الإمكانات المتاحة كما أن هذه الإمكانات قابلة للتطور الطبيعي بدأً من المعرفة والشهادات العلمية حتى تكون هرم الخبرة ، وحال تجاوز هذه المراحل فسوف نقع في العشوائية والمغامرة والتي قد لا نحسن تقدير نتائجها ويبقى الدعاء والتضرع بالمدد الإلهي هو وسيلتنا فقط ، رغم أن مدلول الآية القرآنية ناهض في تنمية الذات والنفس يقول ا سبحانه وتعالى: (يا أيّ ُها الّ َذين آمنُوا عليكم أنفسكم لا يضرّكم من ضلّ َ إذا اهتديْتم).

الحالة الحاضرة القائمة في تفادي سلبيات الحقبات الماضية تفرض واقعاً في تنمية الأهلية ولعل لجوء بعض الدول لفرض دورات تدريبية للمقبلين على الزواج واشتراط تجاوز هذه الدورات للدخول لعالم تكوين الأسرة دليل حي لأهمية الأهلية الاجتماعية للزواج واستشراف مستقبل آمن للزوجين قبل عقد حياة بينهما وبالتالي تفادي المآسي التي نسمع بها بين الحين والآخر من تفكك اسري أو انسداد عاطفي يتبعه عذاب للطرفين . وكمثال آخر نجد أن حاضنة الاعمال فرضت دورات للمقبلين على التجارة والمهيئين للاقتراض وبدئ نشاطهم التجاري كسبيل للاستحقاق وذلك لضمان أهليتهم للنجاح في قطاع الاعمال ومقدرتهم على

تسديد التزاماتهم المالية .

وكذا الأمر المجتمعات تعاني من نوع آخر يتجسد فيه اهمال الأهلية ويبرز ذلك في التصدي لمشاريع المجتمع التنموية كالجمعيات والمساجد والحسينيات والتي يتم عقد الآمال عليها في تقدم المجتمع وتنميته الأخلاقية والتكافلية والروحية ، وحيث يتم خلط واضح بين الرؤية والأهلية فإن مآل هذه المشروعات هو الجمود الواضح بلا أي أثر أو تقدم للمسيرة التنموية ، فأنى لمن لا يملك أبجديات وأسس التطوير ولا يتعزز بالرغبة والعزيمة الصلبة أن يقفز بالمجتمع من مربع الى آخر أكثر تقدماً وتطوراً . هذا الهم المشترك في تسلق واحتكار مؤسسات المجتمع دون أي بادرة تقدم يعتبر هم مشترك يؤخر التنمية ويحول دون تكامل المجتمعات وتقدمها وعلى جميع أفراد المجتمع المبادرة بالتعبير عن الامتعاض من هذه الحالة وتقديم مبادرات الشراكة أو الاحلال كوسيلة للتغلب على المشهد الحالي وانقاذه من حالة البؤس والجمود .

إن حدث وأن تصدر غير المؤهل ونتج عن ذلك تطور فهو راجع لحس المشاركة التي غلبت على واقع عدم أهلية المتصدر وهذا حسن في اسوا الأحوال ، أما وأن يتصدر فاقد الأهلية وينفرد بالقرار ومصادرة رأي وجهد أهل الهمم والعزم فهذا ظلم بين على المجتمع على الغيارى التصدي وتعديل البوصلة والقبول بالحد الأدنى المتمثل بالمشاركة الفاعلة في إدارة القرار والعبور لمستقبل التطور والازدهار .

أختصر بفائدة أن الأهلية ليست حكراً على أحد وهي غاية يستطيع الكل الوصول لها ببعض من لين الجانب وقبول التطور الذاتي أو تهيئة وتعبيد المسارات لنفوذ المؤهلين بالمجتمع وكل ذلك لتحقيق نجاح المجتمع والذي سيؤمن مستقبل زاهر للأجيال ويعكس حالة التقدم بالمجتمعات كما أن أي تعطيل لدور المؤهلين هو لعنة على المجتمع يتحمل وزرها وأعبائها المتطفلين والنفعيين ممن تصدروا المشهد.